

## تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية للفترة (2007-2016)

## Development of Global Islamic Financial Industry for the period (2007-2016)

أ. لبلاطة يونس - جامعة سطيف 1

تاريخ النشر: 2018 / 06 / 30

تاريخ القبول: 2018 / 05 / 15

تاريخ الاستلام: 2018 / 01 / 02

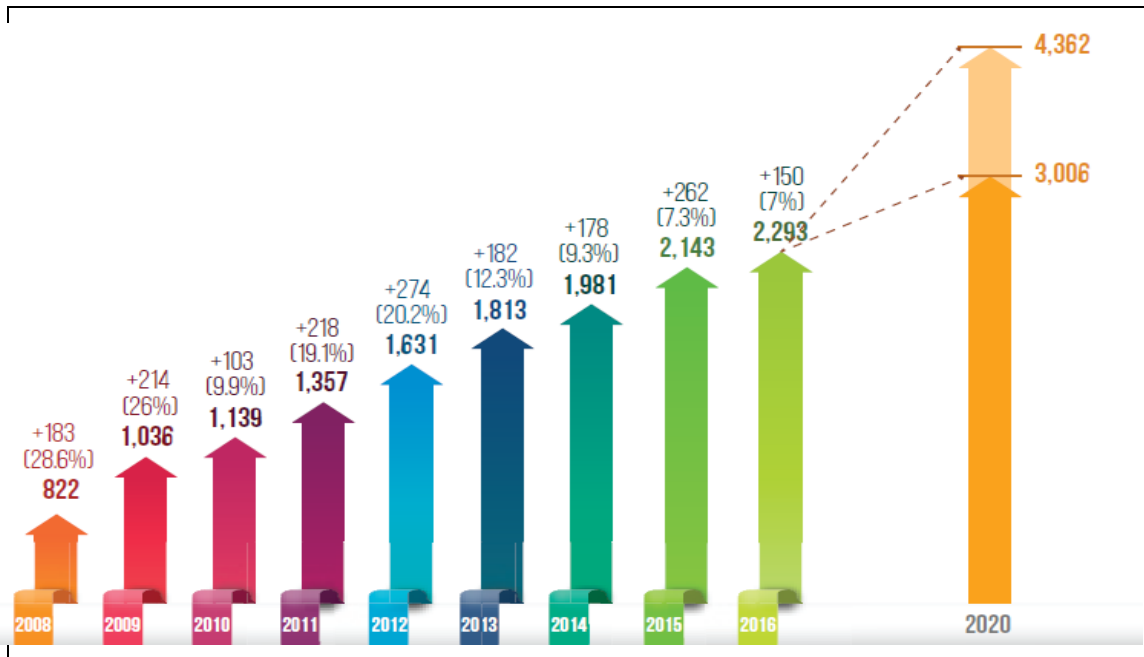
Abstract	ملخص البحث
<p><i>This study aims to analyze the statistics related to the development of the global Islamic financial industry by analyzing the evolution of the financial industry pillars of Islamic banks, Takaful insurance companies, Islamic investment funds and the Islamic financial market, as well as highlighting the role of the international Islamic financial industry in improving, and the development of the economy at the local and global levels, where the study concluded that the indicators of the global Islamic financial industry are increasing; as a result of the underlying principles, and the volume of the total demand for Islamic financial transactions at the global level.</i></p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإحصائيات المتعلقة بتطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية؛ وذلك من خلال تحليل تطور مكونات الصناعة المالية المتمثلة في المصارف الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والسوق المالي الإسلامي، وكذا إبراز الدور الذي تقوم به الصناعة المالية الإسلامية العالمية في تحسين، وتنمية الاقتصاد على الصعيد المحلي والعالمي، وحيث خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية العالمية في تزايد مستمر؛ وذلك نتيجة للمبادئ التي تقوم عليها؛ وحجم الطلب الكلي على التعاملات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.</p>
<p><b>Keywords:</b> <i>Islamic Global Financial Industry, Global Islamic Financial Market, International Islamic Banking Industry, Global Fund Development..</i></p>	<p>الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية العالمية، السوق المالي الإسلامي العالمي، الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية.</p>

## تمهيد

يعد التمويل الإسلامي من أهم قطاعات الاقتصاد الإسلامي، ورغم أنه لم يحظ بفرص التطور بالمقارنة مع قطاع التمويل التقليدي، غير أنه نما بمعدلات مرتفعة؛ مما أدى إلى تطوره القيمي وانتشاره الجغرافي، ويرى بعض المحللين بأن قطاع التمويل الإسلامي ما يزال في مرحلة التطور الأولية، مستشهدين بحجم الأصول البالغة 2.293 مليار دولار أمريكي، وتشكل هذه القيمة زيادةً بنسبة 10 % مقارنة بسنة 2015، ومن المتوقع للأصول أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 9.4 % لتبلغ 4.362 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2020، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01): تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية للفترة ما بين 2007-2016، وأفاق النمو المستقبلية

(الوحدة: مليار دولار).



Source: Global Islamic Finance Report 2017: "Overview of the Global Islamic Finance Industry", p: 37.

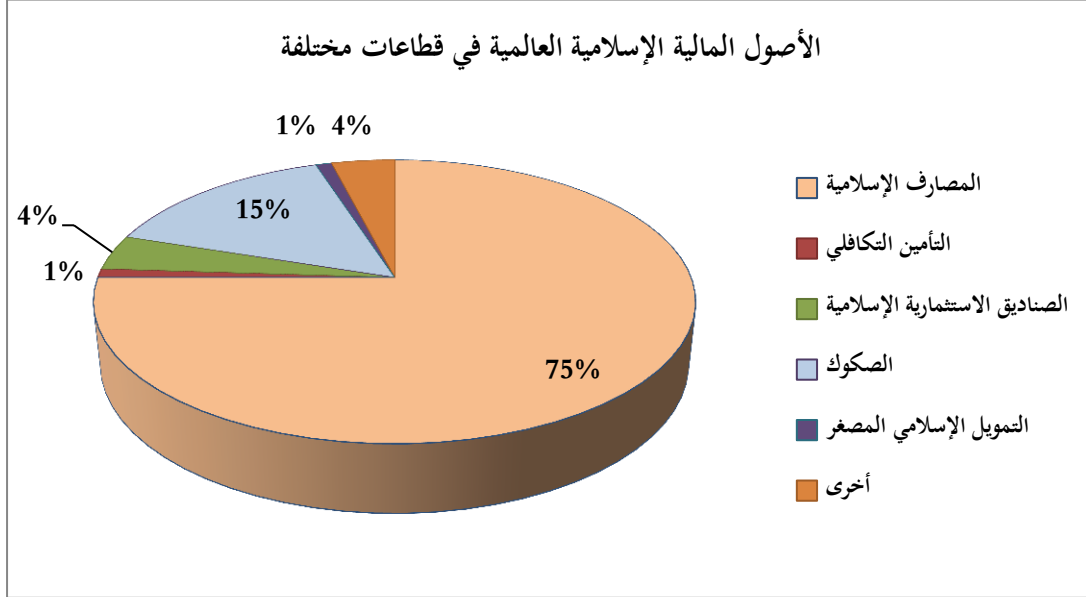
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 09-02-2018 à 12:15

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- وصلت صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية إلى نقطة يجب على جميع أصحاب المصلحة التوقف فيها لإعادة التفكير في الاستراتيجيات المستقبلية للنمو والتوسع، كما أن معدل النمو المتوقع لسنة 2016 هو 7.41%؛ حيث أن التباطؤ في الصناعة يتطلب مراجعة تقديرات حجم الصناعة في المستقبل حسب الظروف الاقتصادية السائدة، ويستند الحجم التقديري للصناعة على افتراض أن الحجم المحتمل للصناعة ينمو بنسبة لا تقل عن 10% سنويا، ويستند هذا الافتراض إلى عدد من العوامل التالية:
  - ارتفاع معدل النمو السكاني لعدد المسلمين؛
  - ارتفاع الوعي بالخدمات المصرفية، والمالية الإسلامية؛
  - ارتفاع دخل الفرد، والثروة التي يحتفظ بها المسلمون على المستوى العالمي.
- ارتفاع حجم النمو في الصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات الأولى على التوالي، كما أنه في نهاية عام 2016، بلغ الحجم العالمي للخدمات المالية الإسلامية 2.293 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى:

■ زيادة تدريجية قدرها 150 مليار دولار أمريكي سنة 2016، مقارنة بسنة 2015، وقد تم تقديم تقديرين، أي 3.006 مليار دولار أمريكي، و 4.362 مليار دولار أمريكي لعام 2020 على أساس الافتراض بأن الصناعة لا تزال تنمو بمعدل النمو الحالي من 7 % في الأربعة سنوات المقبلة، إلى 15.27 % بحلول عام 2020، وترجع هذه الزيادة في حجم التعاملات المالية الإسلامية العالمية إلى ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02): توزيع الأصول المالية الإسلامية العالمية في قطاعات مختلفة خلال سنة 2016.

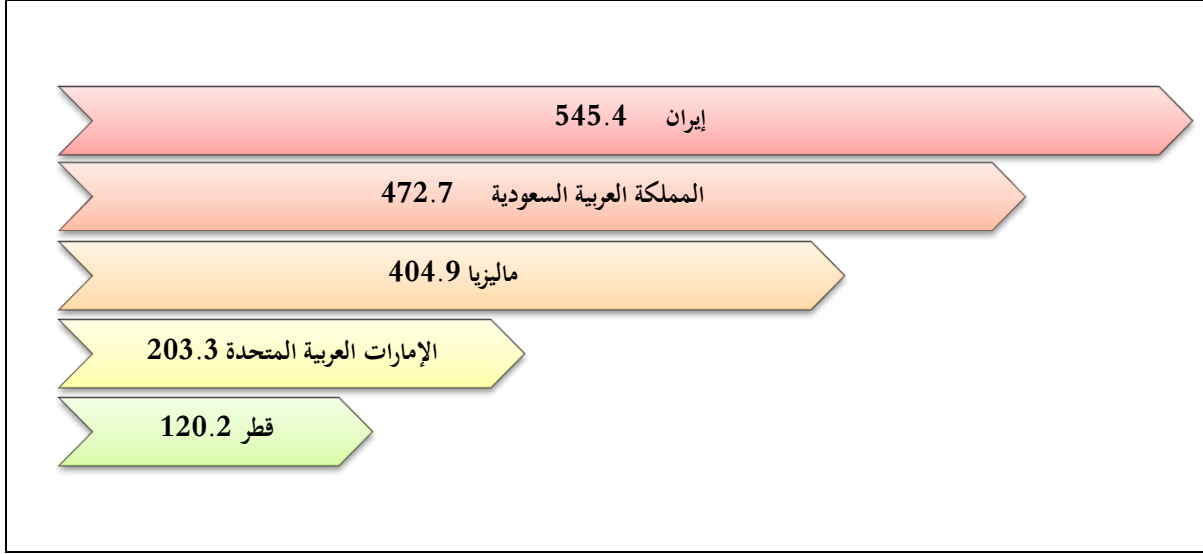


Source: Global Islamic Finance Report 2017, "Overview of the Global Islamic Finance Industry", Op-Cit, p: 38.

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- تستمر المصارف الإسلامية في الهيمنة من حيث الأصول بنسبة 75 % من الأصول المالية الإسلامية العالمية التي تمتلكها المصارف الإسلامية، والمصارف التجارية من خلال عمليات النوافذ الإسلامية، والتي تحتفظ الصيرفة الإسلامية بنسبة 60 % من حجم الصيرفة الإجمالي، وهذا يبين بوضوح أن:
  - نموذج مصرفي إسلامي نقي (كامل) لا يزال الخيار المفضل على شركة تابعة أو أنموذج النافذة. ومن الواضح أن مستقبل الصيرفة الإسلامية يكمن في تطوير الفصل التام لأنموذج المصارف الإسلامية، بدلا من أنموذج مصرفي مزدوج يقوم على التهجين الإسلامي، والخدمات المصرفية التجارية.
- كما تعد الصكوك ثاني أكبر قطاع من حيث إدارة الأصول والخصوم بنسبة 15 % من إجمالي الأصول العالمية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، ولم تشهد صناديق الاستثمار الإسلامية أي أهمية بعد، كما هو الحال بالنسبة للتكافل، والأعمال الناشئة للتمويل الإسلامي المصغر، كما يتوزع حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية حسب الأسواق الأولى في الترتيب العالمي: وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (03): الأسواق الأولى من حيث حجم التمويل الإسلامي لسنة 2016، الوحدة (مليار دولار).



Source: Thomson Reuters: "World Islamic Economy Report 2017-2018", p: 14.

[www.financial.thomsonreuters.com](http://www.financial.thomsonreuters.com) le 7-02-2018 à 12 :06.

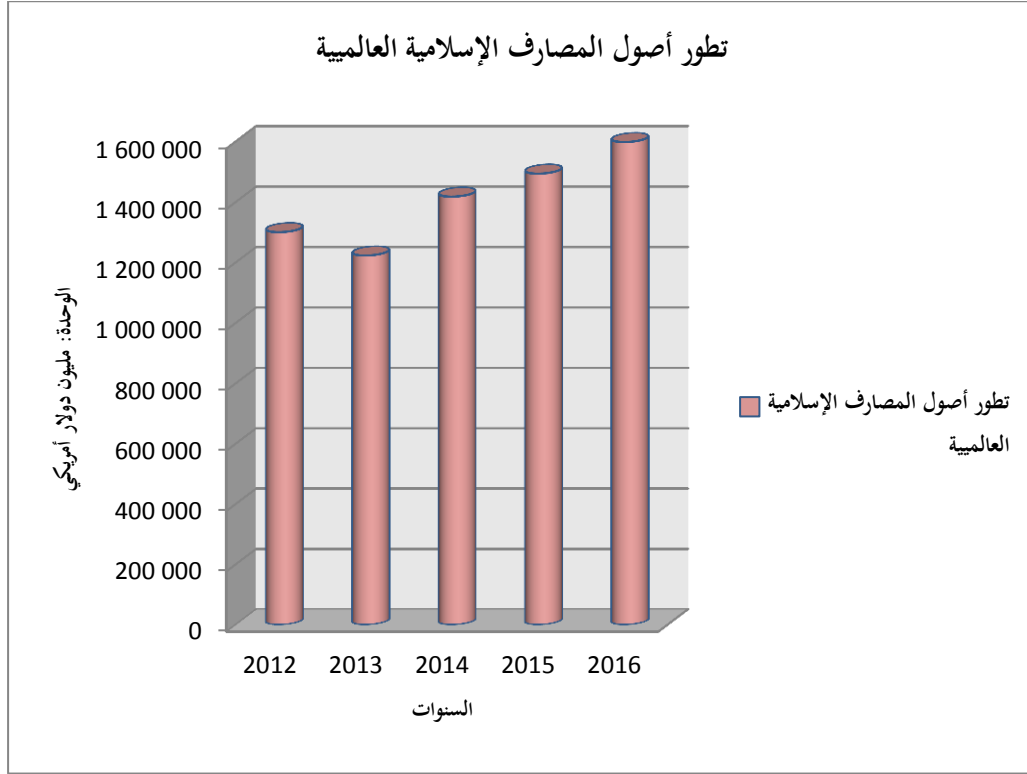
يعتمد التصنيف، والترتيب العالمي لحجم التعاملات المالية الإسلامية على عدة مؤشرات، ومن بينها:

- المعيار المالي: من خلال حجم أصول التمويل الإسلامي، وعدد المؤسسات المالي الإسلامية؛
- معيار الحوكمة، كأنظمة التمويل الإسلامي، ودرجة مؤشر الإفصاح؛
- معيار النوعية: من خلال عدد المقالات ذات الصلة بالموضوع، والمؤسسات التعليمية الخاصة بالتمويل الإسلامي، والأوراق البحثية والفعاليات؛
- المعيار الاجتماعي: من خلال قيمة الزكاة، والأعمال الخيرية، والتصنيف في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

## I. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية:

توجد مجموعة من الفرص لقطاع الصيرفة الإسلامية العالمية لتحقيق النمو، واستمرار توسع النشاط العالمي؛ حيث أن استراتيجية المساهمين أكثر جدية لتوحيد المواصفات، ووضع هياكل قانونية موحدة تُستخدم من قبل المصدرين السياديين لتسهيل وتقصير مدة إصدار الصكوك، كما أن الارتباط الطبيعي بين مبادئ التمويل الإسلامي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال المسؤولية والإنصاف نحو الاقتصاد الحقيقي يمكن من تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية العالمية.

الشكل (04): تطور أصول المصارف الإسلامية العالمية خلال الفترة (2016-2012).



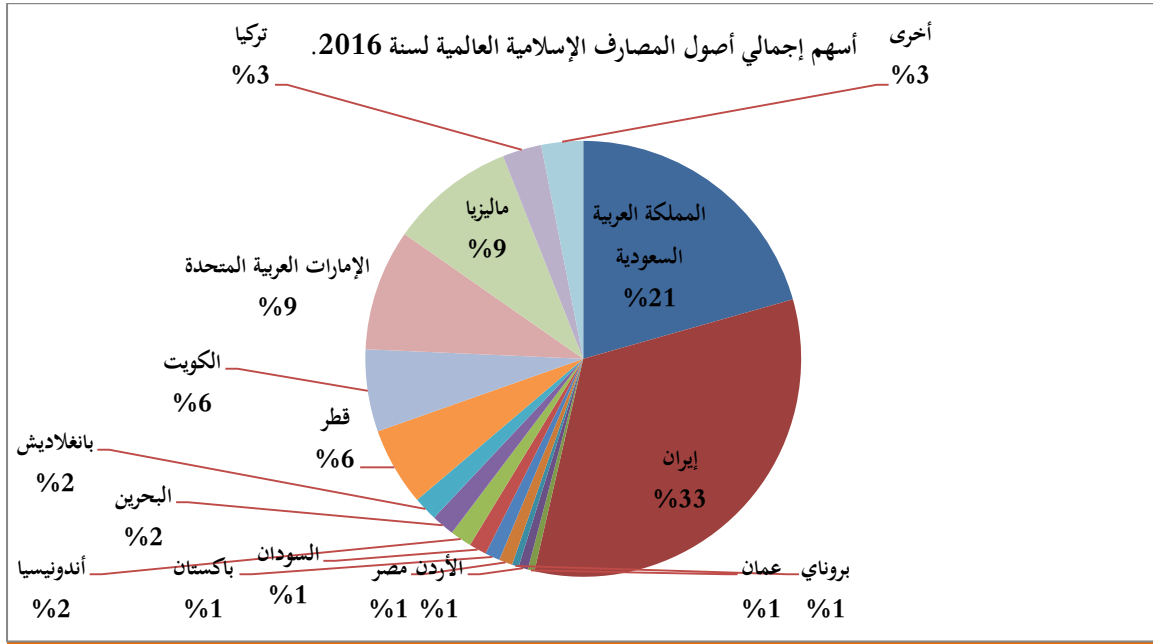
Source : Thomson Reuters : « Islamic Finance Développement Report 2017 », p : 33.

[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 10-02-2018 à 11 :00

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- يبقى قطاع الصيرفة الإسلامية مركزا بشكل رئيسي في الدول المصدرة للنفط من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ماليزيا وإيران؛ حيث يمثل أكثر من 80 % من أصول القطاع، كما تم إحصاء سنة 2016، 67 بلد يحوي مصارف إسلامية أو نوافذ للصيرفة الإسلامية، مما يرجح زيادة مدخل جديد للأسواق، كما هو مبين مؤخرا في جنوب أمريكا، روسيا وأفريقيا، حيث وصلت إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي نهاية 2016، كما أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفطوما نتج عنه من تراجع كبير في معدل النمو الاقتصادي للأسواق الناشئة (باستثناء ماليزيا) والإجراءات المتخذة، والتي كانت على شكل خفض للإنفاق إلى:
  - تراجع فرص نمو القطاع سنة 2017 نتيجة للتحويل في ظروفها التشغيلية، كما أن سوق الصكوك لم يؤد دوره بعد في مواجهة التقلبات الدورية كمصدر بديل للحكومات لسد ثغرات التمويل لديها، والحفاظ على الإنفاق.

الشكل (05): أسهم إجمالي أصول المصارف الإسلامية العالمية لسنة 2016.



Source: Islamic Financial Services Board: "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017", Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia, 2017, p: 08.

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- في ما يتعلق بالأقسام العليا للأصول المصرفية الإسلامية، حافظت إيران على مكانتها كأكبر سوق حيث شكلت 33% من قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في النصف الأول من سنة 2016، إلا أن حصتها في السوق شهدت انخفاضا خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، أي من 40.2% سنة 2014، إلى 37.3% سنة 2015؛ وذلك نتيجة ل:
  - الانخفاض الحاد في العملة المحلية.
- وفي المقابل، زادت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مطرد من حصتها في السوق، حيث بلغت السعودية 20.6% سنة 2016، مقارنة ب 19 سنة 2015، الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9% سنة 2016، مقارنة ب 8.1% سنة 2015؛ الكويت بنسبة 6.1% سنة 2016، مقارنة ب 5.9% سنة 2015؛ و قطر بنسبة 5.8% سنة 2016، مقارنة ب 5.1% سنة 2015، ولم تشهد أسهم ماليزيا، وتركيا أي تغيير بنسبة 9.3%، و 2.9% في النصف الأول من عام 2016 على التوالي، وقد بقيت حصص البلدان الأخرى عموما قريبة من نسب سنة 2015.

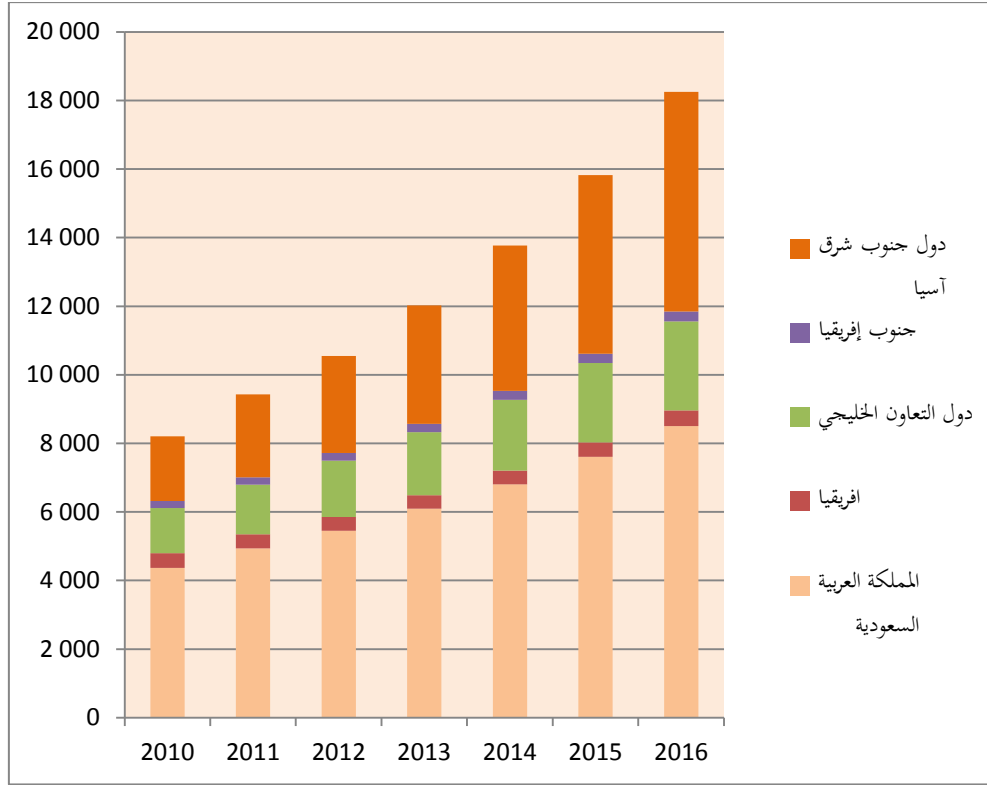
## II. تطور صناعة التأمين التكافلي العالمية

حافظت صناعة التكافل العالمية على نمو مزدوج في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن النمو قد تراجع في الأسواق الرئيسية، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، واللوائح المعقدة، والتحديات التشغيلية في صناعة التكافل، حيث بلغ حجم التكافل العالمي 42.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016، موزعة بين 41 مليار دولار من اشتراكات التكافل عن شركات التكافل، و 1.5 مليار دولار عن النوافذ، % المخصصة لبيع منتجات التكافل، مقارنة ب 39.7 مليار دولار سنة 2015، أي بارتفاع يقدر ب 7.05

، ويختلف معدل الاختراق حسب الأسواق % وهذا ما يترجم متوسط حصة التكافل في السوق بحوالي 20 هي حصة سوقية % وخطوط العمل وخاصة بين قطاع التجزئة وخطوط الشركات على الرغم من 20 معتبرة، فإنه يجب أن يكون أعلى بكثير من ذلك.

الشكل (06): إجمالي اشتراكات التكافل العالمية حسب المناطق التالية خلال الفترة (2016-2010).

الوحدة: (مليون دولار).



Source: Global Islamic Finance Report: «The dynamics of Takaful Market: growth beyond 2016 », p: 280.

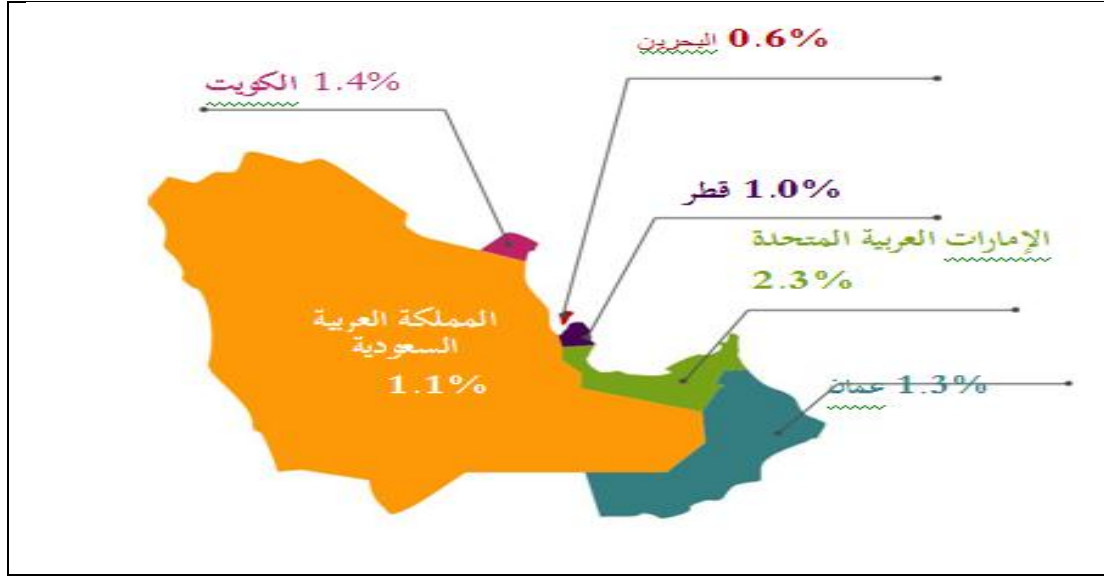
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 08-02-2018 à 15 :40

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- نمت صناعة التكافل العالمية بنسبة 16% سنة 2012، واستمرت في نموها إلى نسبة 14% سنة 2014، كما انخفضت نسبة النمو سنة 2016، حيث سجل سوق التأمين العالمي معدلات نمو مدعومة بالأساس بالأسواق الناشئة، كما انخفضت اشتراكات التكافل العام في آسيا الناشئة بنسبة 7.3 % سنة 2016، بعد نمو قوي بنسبة 9 % في عام 2015، وذلك من خلال التباطؤ في امتصاص تأمين السيارات بعد انخفاض مبيعات السيارات، وتحل المملكة العربية السعودية أعلى نسبة في حجم الاشتراكات، كما تباطأت وتيرة النمو في الأسواق الأساسية في جنوب شرق آسيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي؛
- تعتمد هذه البلدان حوكمة مستقرة، ودعم تنظيمي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات التكافل، ولكن في السنوات الأخيرة يبدو أن هذه الأسواق تدخل مرحلة أكثر نضجا، كما أسهم التنظيم المؤيد للفاعلية والإشراف والرقابة الكثير نحو نجاح أفضل للتكافل في دول مثل السودان وماليزيا وغيرها كانت الأسواق متخلفة بدرجات متفاوتة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أزم البلدان على إدخال

تغييرات تنظيمية وتنفيذها لزيادة تعزيز فعالية الضوابط التنظيمية وتحسين القوة المالية الشاملة للشركات التأمين التكافلي على الرغم من أن إمكانات النمو القوية إلا أن اختراق التكافل ما زال دون المعدل العالمي لمعدل انتشار التأمين، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (07): معدل النفاذية للتأمين التكافلي بدول الخليج لسنة 2014.



Source: Global Islamic Finance Report: «The dynamics of Takaful Market: growth beyond 2016», Op-Cit, p: 282.

[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 08-02-2018 à 16:30

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- ارتفاع معدل نفاذية التأمين التكافل بدول الخليج سنة 2014، أي ارتفاع مدى مساهمة في التأمين التكافلي في الناتج الوطني الإجمالي، كما سجل أعلى ارتفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك نتيجة ل ما يلي:

- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في دول الخليج؛ ورغم ذلك ظل تغلغل منتجات التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضا بما لا يزيد عن 2%؛
- كما أن نمو قطاع التأمين في المنطقة خلال العامين الماضيين يمكن أن يرجع إلى قوانين التأمين الإجباري، مثل التأمين الطبي في المملكة العربية السعودية سنة 2004، وفي أبوظبي سنة 2006، ودبي سنة 2014؛ والتأمين على السيارات الذي كان إلزاميا في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي سبب النمو يرجع أساسا إلى المتطلبات الإلزامية المفروضة على أنواع معينة من التأمين، بدلا من زيادة الطلب على منتج التأمين كأداة للتخفيف من المخاطر، وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى قوانين ولوائح التكافل في دولهم، يطلب من متعاملي التكافل أيضا تطبيق التوجيهات المقدمة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

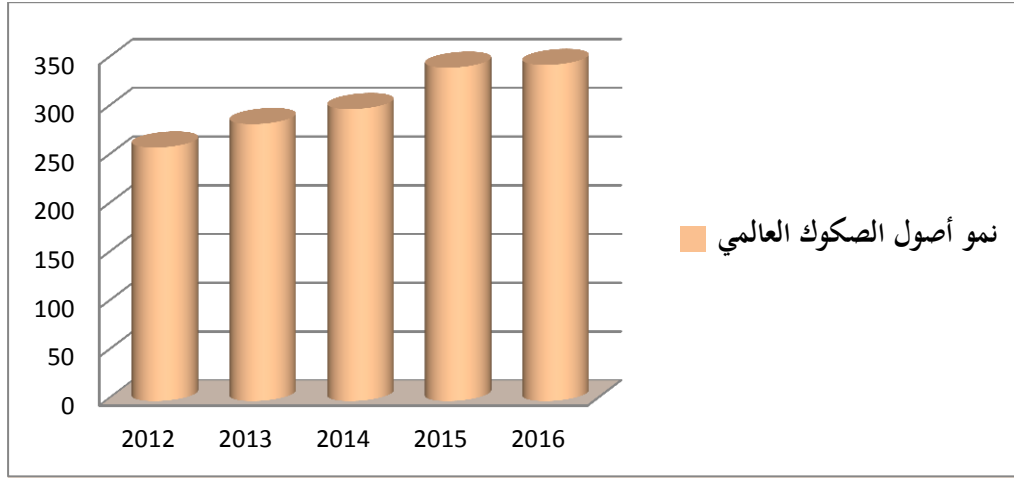
### III. تطور نشاط السوق المالي الإسلامي العالمي:

يفترض سيناريو ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية أن نشاط سوق الصكوك سيبقى ضعيفا للفترة المتبقية من سنة 2016؛ حيث بلغ إجمالي الصكوك المتداولة حوالي 344.770 مليون دولار سنة 2016 مقارنة ب



341.923 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة نمو تقدر بـ 0.83 % وذلك لعدة أسباب من بينها الارتباط السلبي بين حجم إصدار الصكوك وأسعار النفط العالمية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

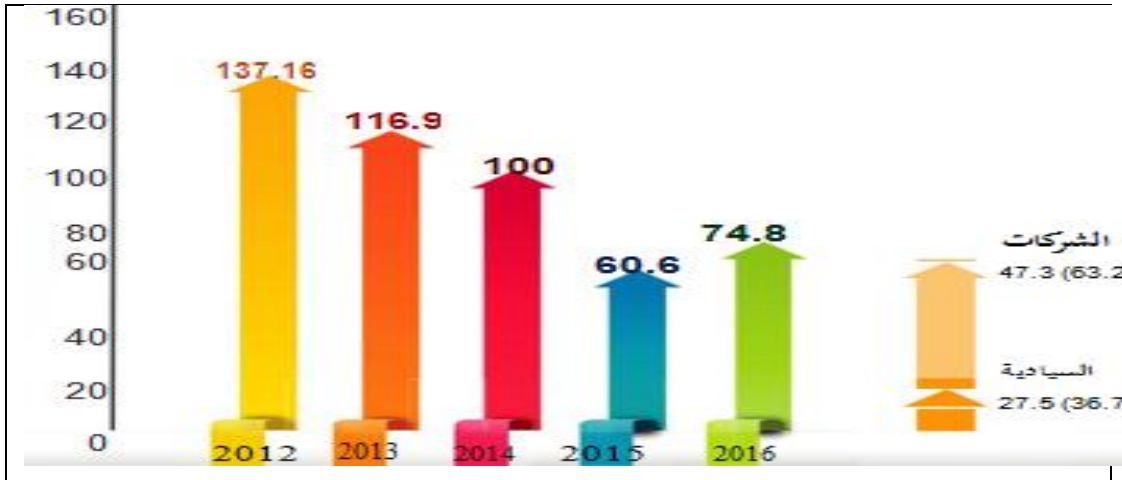
الشكل (08): تطور أصول الصكوك العالمي خلال الفترة (2012-2016)، الوحدة: (مليار دولار).



Source : Thomson Reuters : « Islamic Finance Développement Report 2017 », p : 56.

[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 10-02-2018 à 11 :00

الشكل (09): إصدار الصكوك حسب المناطق خلال الفترة (2012-2016)، الوحدة: (مليار دولار).



Source: Global Islamic Finance Report 2017: "Overview of the Global Islamic Finance Industry", p: 41.

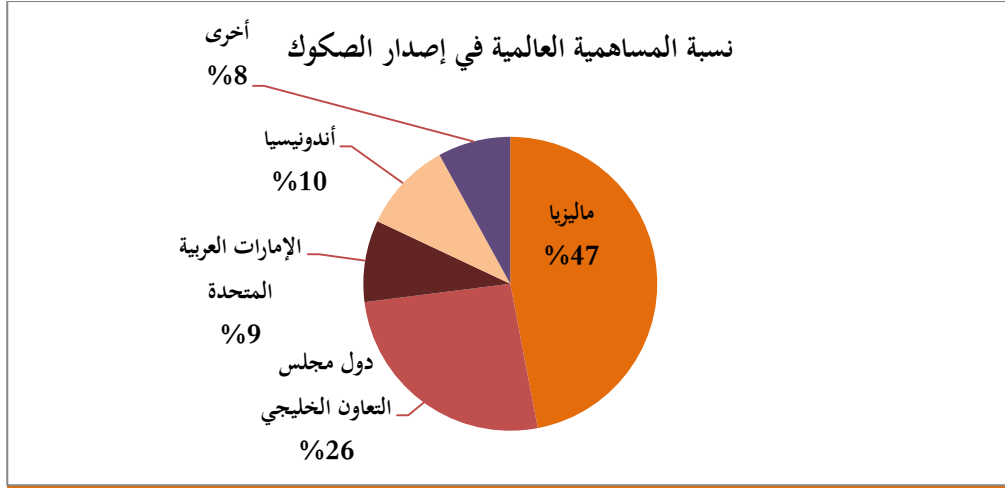
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 09-02-2018 à 18 :40

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- بلغ إجمالي إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي 19.6 مليار دولار أمريكي سنة 2016، بزيادة تقدر بـ 18 دولارا أمريكي مقارنة بسنة 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى:
  - ارتفاع إصدارات الحكومة، ويشير إلى حقيقة أن الصكوك لا تزال مصدرا مهما للتمويل من أجل موازنة العجز في الموازنة الوطنية، وانخفاض أسعار النفط وتراجع عائدات التصدير؛

- كما كانت أكبر إصدارات الصكوك للشركات 1.5 مليار دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية، 1.2 مليار دولار من دبي العالمية، مليار دولار أمريكي من بنك الإمارات الإسلامي و 500 مليون دولار أمريكي من مجموعة إزدان القابضة في قطر، ومن العديد من المؤسسات المالية في ماليزيا.
- كما كانت ماليزيا دائما مركزا مهما في صناعة التمويل الإسلامي العالمية، وغالبا ما تهيمن على أحجام إصدار الصكوك العالمية بنسبة 47%، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (10): نسبة المساهمات العالمية في إصدار الصكوك لسنة 2016.

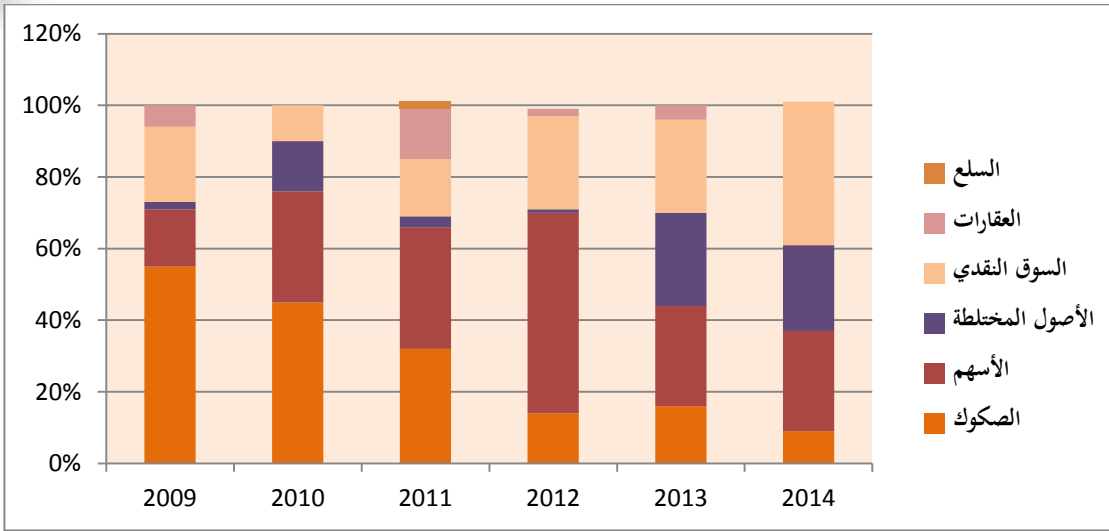


Source : Global Islamic Finance Report 2017: "Overview of the Global Islamic Finance Industry", Op-Cit, p : 41.

[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 09-02-2018 à 18 :40

#### IV. تطور نشاط الصناديق الاستثمارية الإسلامية العالمية :

بلغ صافي قيمة أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية سنة 2016، ما قيمته 91 مليار دولار، من إجمالي حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية، والمقدرة سنة 2016 ب 2.293 مليار دولار. الشكل (11): إدارة الأصول والخصوم للصناديق الاستثمارية الإسلامية حسب التركيز الجغرافي للفترة (2014-2008).



Source: Thomson Reuters: « Global Islamic Asset Management Outlook 2015 », p: 29.

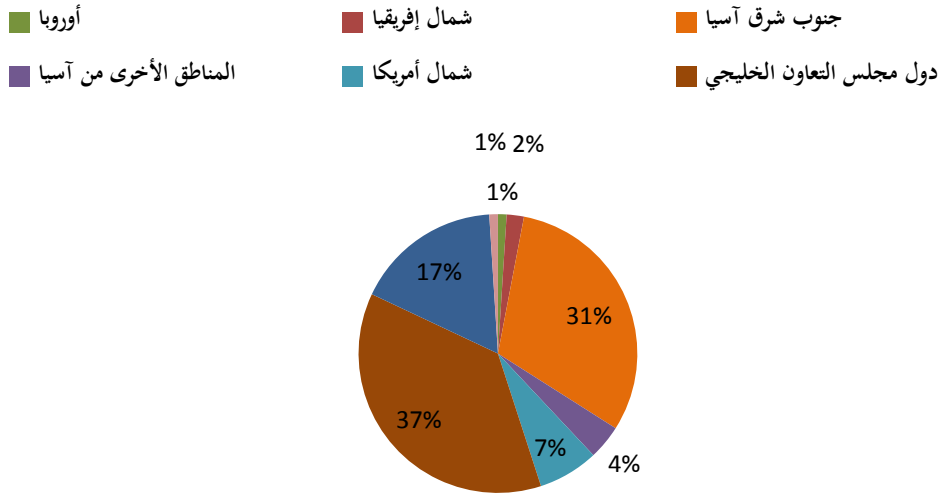
[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 09-02-2018 à 21:23

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- انخفاض جزء الصكوك من الصناديق الإسلامية بشكل كبير منذ سنة 2009، ومع ذلك فإن التوقعات المتزايدة بأن تنمو فئة الأصول بالمملكة المتحدة، ولكسمبرغ، وهونغ كونغ، وجنوب أفريقيا، وجولدمان ساكس صكوك لأول مرة سنة 2014 سوف تجذب المستثمرين لتنوع محفظة إضافية؛
- كما طبقت دول مجلس التعاون الخليجي صكوكا أكثر للشركات؛ بسبب تزايد احتياجات إعادة التمويل، وأن تقسيم رأس مال الصناديق القائمة بحلول نهاية سنة 2014، هو أكبر شريحة؛ حيث تقدر بقيمة 24 مليار دولار أمريكي، وتوجد صناديق الأسهم في ماليزيا 42 %، والمملكة العربية السعودية 33 %؛
- في حين تأخذ ماليزيا الجزء الأكبر لصناديق الصكوك 58 %، وتوزع الصناديق الإسلامية العقارية بين سنغافورة 39 %، الكويت 28 %، وماليزيا 26 %، والمملكة العربية السعودية 7 %.

الشكل (12): توزيع إدارة الأصول والخصوم للصناديق الاستثمارية الإسلامية العالمية لنهاية سنة 2014.

توزيع إدارة الأصول والخصوم للصناديق الاستثمارية الإسلامية حسب التوزيع الجغرافي



Source: Thomson Reuters: « Global Islamic Asset Management Outlook 2015 », Op-Cit, p: 29.

[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 09-02-2018 à 20:42

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

- بالنظر إلى التوزيع الجغرافي وتركيز الصناديق الإسلامية التي أطلقت على مدى السنوات الست الماضية، نجد في المقام الأول جنوب شرق آسيا التي تسيطر على صناديق الاستثمار الإسلامية التي أطلقتها كل من ماليزيا واندونيسيا وتايلاند، في حين أن 99 % من أموال ماليزيا تستثمر محليا والباقي يتم استثمارها في منطقة آسيا؛
- كما أن دول مجلس التعاون الخليجي رغم أنها تصدر الصناديق الإسلامية القائمة فإن حصة الأموال التي تم إطلاقها قد انحرفت على مر السنين، وقد شكلت المناطق العالمية مثل الأسواق العالمية الناشئة جزءا كبيرا من الصناديق الإسلامية المعلقة، كما أن 53 % من الصناديق الإسلامية العالمية تقع في لوكسمبورج وأيرلندا والمملكة العربية السعودية.

### خاتمة:

ارتفعت أصول قطاع التمويل الإسلامي بنسبة 7%، أي بقيمة 2.2 تريليون دولار سنة 2016، مقارنة ب 2.1 تريليون دولار أمريكي سنة 2015، وقد ساهمت 57 دولة في إجمالي الأصول، كما أسهمت الخدمات المصرفية الإسلامية بنسبة 75 % من مجموع موجودات التمويل الإسلامي، تليها الصكوك بنسبة 15%، والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى بنسبة 5%، الصناديق الاستثمارية الإسلامية بنسبة 4%، والتكافل بنسبة 1%؛

كما لا تزال ماليزيا تهيمن على سوق الصكوك العالمية على الرغم من انخفاض قيمة مؤشرها الفرعي للصكوك إلى 142 من 170، والانخفاض المستمر في الإصدار المحلي؛ باعتباره نتيجة قرار بنك نيجارا ماليزيا؛

من خلال وقف إصدارات الصكوك قصيرة الأجل سنة 2015؛ في حين لا تزال الدول المغاربية متأخرة عن مواكبة التطور الحاصل في الصناعة المالية الإسلامية للاستفادة من الفرص التمويلية التي توفرها .

#### مصادر البحث:

1. *Global Islamic Finance Report 2017: "Overview of the Global Islamic Finance Industry"*, p: 37.  
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 09-02-2018 à 12 :15
2. *Global Islamic Finance Report 2017, "Overview of the Global Islamic Finance Industry"*, Op-Cit, p: 38.
3. *Thomson Reuters: "World Islamic Economy Report 2017-2018"*, p: 14.  
[www.financial.thomsonreuters.com](http://www.financial.thomsonreuters.com) le 7-02-2018 à 12 :06.
4. *Standard & Poor's Rating: "Islamic Finance Outlook 2017"*, September 2016, p: 09.  
[www.spglobal.com/ratings](http://www.spglobal.com/ratings) le 08-02-2018 à 14:18.
5. *Thomson Reuters : « Islamic Finance Développement Report 2017 »*, p : 33.  
[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 10-02-2018 à 11 :00
6. *Islamic Financial Services Board: "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017"*, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia, 2017, p: 08.
7. *Global Islamic Finance Report: «The dynamics of Takaful Market: growth beyond 2016 »*, p: 280.  
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 08-02-2018 à 15 :40
8. *Global Islamic Finance Report: «The dynamics of Takaful Market: growth beyond 2016 »*, Op\_Cit, p: 282.  
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 08-02-2018 à 16 :30
9. *Thomson Reuters : « Islamic Finance Développement Report 2017 »*, p : 56.  
[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 10-02-2018 à 11 :00
10. *Global Islamic Finance Report 2017: "Overview of the Global Islamic Finance Industry"*, p: 41.  
[www.gifr.net](http://www.gifr.net) le 09-02-2018 à 18 :40
11. *Ibid*, p : 41.
12. *Thomson Reuters: « Global Islamic Asset Management Outlook 2015 »*, p: 29.  
[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 09-02-2018 à 21:23
13. *Thomson Reuters: « Global Islamic Asset Management Outlook 2015 »*, Op-Cit, p: 29.  
[www.thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com) le 09-02-2018 à 20:42